نتائج و توصيات
أنشطة منظمة العمل العربية
2024

منظمة العمل العربية

إحدى المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية

منظمة العمل العربية
7 ميدان المساحة - الدقي
ص.ب : 814 القاهرة - الرمز البريدي 11511

الموقع الرسمي / البريد الإلكتروني
www.alolabor.org
alo@alolabor.org

هاتف / فاكس
(+2) 0233362719 / 21 / 31
(+2) 0237484902

منظمة العمل العربية
Arab Labor Organization

نتائج وتوصيات
أنشطة منظمة العمل العربية
2024

المحتويات:

تقديم ——— 5
منظمة العمل العربية بيت خبرة عربي ——— 6
أهداف المنظمة ——— 7
رؤية منظمة العمل العربية 2030 ——— 8
الهدف الإستراتيجي الرئيسي لخطة 2024 ——— 8
محاور ومجالات العمل للبرامج والأنشطة 2024 ——— ..

النتائج والتوصيات:

محور الحماية الاجتماعية ——— 10
مجال الصحة والسلامة المهنية ——— 34
محور التنمية البشرية والتشغيل ——— 42
مجال تنمية الموارد البشرية ——— 68
مجال إدارات العمل والتشغيل ——— 72
محور العلاقات العربية والدولية ——— 76

تـقـديـم

تُعدُّ منظمة العمل العربية إحدى المؤسسات الرائدة في تعزيز التعاون والتكامل التنموي بين الدول العربية، فمنذ تأسيسها قبل ستة عقود، جسّدت المنظمة جهوداً مشتركة ومُستدامة لتطوير سياسات العمل، وترسيخ حقوق العمال، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واليوم، ومع اقترابنا من الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيسها في يناير 2025، تتجلى أمامنا فرصة فريدة لتقييم إنجازاتنا الماضية واستشراف مسارات المستقبل.

نضع بين أيديكم كتيب نتائج وتوصيات الأنشطة المنفذة ضمن خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2024، والذي يوثق خلاصة جهود كبيرة بذلت من قبل إدارات مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة، ونأمل أن يسهم في توجيه الجهود نحو تحقيق أهدافنا ورؤيتنا وتكون خطوة نحو تجديد الالتزام بتحقيق الأهداف التنموية والمساهمة في بناء مستقبل عمل أكثر إشراقاً. ونتطلع أن يكون هذا الكتيب دليلاً عملياً يسهم في صياغة سياسات فعالة تضمن العدالة الاجتماعية وتحقق التنمية الاقتصادية، كما نستشرف آفاقاً جديدة من التعاون والعمل المشترك مع شركاء النجاح أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية في السنوات القادمة.

آملين أن تكون هذه الوثيقة مرجعاً لجميع المعنيين بقضايا العمل والعمال، وأن تشكل محطة مضيئة في سعينا نحو تحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات في مسيرة منظمة العمل العربية.

وفقنا الله تعالى لما فيه خير وازدهار أمتنا

فايز علي المطيري
المدير العام

منظمة العمل العربية

بيت خبرة عربي

منظمة العمل العربية، إحدى المنظمات العربية المتخصصة، العاملة في إطار جامعة الدول العربية، وهي أول مؤسسة عربية متخصصة تعنى بشؤون العمل والعمال في الوطن العربي، حيث أنشئت في 12 يناير/ كانون الثاني 1965.

هذا وتنفرد المنظمة دون سائر المنظمات بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم أساساً على إشراك الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال في جميع أنشطة المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية.

وقد حدد « الميثاق والدستور » أهداف ومجالات عمل المنظمة على النحو التالي :

أهداف منظمة العمل العربية

- تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي
- تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية
- تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء
- تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء والعمل على توحيدها
- تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء
- تنمية الموارد البشرية العربية للاستفادة من طاقاتها الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تنمية القوى العاملة العربية ورفع كفاءتها الإنتاجية
- إعداد دليل، ووضع أسس التصنيف والتوصيف المهني وتعريب مصطلحات العمل والتدريب المهني

رؤية منظمة العمل العربية

2030

الوصول بنهاية عام 2030 الى أسواق عمل عربية قادرة على الاستشراف والرصد، ومواكبة التغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، وتمتد فيما بينها روابط التكامل، ولديها القدرة على تحقيق التواصل الآني مع أنظمة التعليم والتدريب والتأهيل الوطنية.

الهدف الإستراتيجي الرئيسي لخطة

2024

تعزيز منظومة التشغيل والحماية الاجتماعية من أجل إرساء نموذج تنموي أكثر عدالة.

محور الحماية الاجتماعية

2024

يهدف هذا المحور إلى:

- نشر الوعي التأميني وثقافة الضمان الاجتماعي في الأوساط العمالية العربية، وتطوير المؤسسات القائمة، و اقتراح آليات استثمار مواردها بما يضمن استدامتها.
- العمل على توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن وحدات الاقتصاد غير المنظم، بهدف توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في إطارها، والعمل على تحويلها بشكل تدريجي إلى القطاعات المنظمة.
- مناقشة تطوير آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية العاملة ونشر ثقافة العمل الحر بين العمالة النسائية.
- السعي لتطوير تشريعات العمل العربية والاستمرار في تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية لضمان مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقيات العمل العربية.
- تنظيم أنماط العمل الجديدة أو غير التقليدية في تشريعات العمل والضمان الاجتماعي ومراجعة علاقات العمل بشكل يوفق بين حاجة المنشآت الاقتصادية والحماية الاجتماعية للعاملين فيها.
- تطوير منظومة العمل التعاوني العربي.

دورة تدريبية تثقيفية حول
« مهارات العمل النقابي »

31 يناير - 1 فبراير 2024 القاهرة

في إطار دعم منظمة العمل العربية للحركة العمالية العربية من أجل قيامها بدورها في تعزيز النهج الديمقراطي في صناعة القرار، وتحقيق التوازن بين طرفي الإنتاج. عقدت منظمة العمل العربية لصالح الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الدورة التدريبية التثقيفية حول « مهارات العمل النقابي » بحضور « 32 » مشارك ومشاركة.

نتائج الدورة:

- تدريب الكوادر العمالية وتفعيل دورها وقدراتها في بناء الوعي النقابي.
- تدريب القيادات النقابية لتقوم بدور إيجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لخلق المناخ الملائم للاستثمار.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية للطبقة العاملة، ورفع قدراتها التنافسية وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- الوقوف على المستجدات العلمية والتطبيقية في مجال المفاوضة الجماعية.

اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية
الدورة الثانية والعشرون

22 فبراير / شباط 2024

القاهرة

عقدت لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة « 22 » وبمشاركة « 13 » عضوة يمثلن أطراف الإنتاج الثلاثة، وجاء انعقاد هذا الاجتماع بهدف حرص المنظمة على تعزيز مكانة المرأة العربية وتمكينها من ممارسة دورها في تحقيق التنمية المستدامة والمشاركة في صنع القرار فضلاً عن تحسين شروط وظروف عمل المرأة.

التوصيات

- اعتماد ورقة سياسات حول القيمة الاقتصادية للأعمال غير مدفوعة الأجر، مع الأخذ بالملاحظات التي أبدتها السيدات عضوات اللجنة.
- أهمية العمل على تبني استراتيجيات وطنية بخصوص اقتصاد الرعاية.
- دعوة الدول العربية إلى التصديق على الاتفاقية العربية رقم « 5 » بشأن المرأة العاملة.
- زيادة الوعي من خلال المناهج التعليمية والإعلام بأهمية القيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.
- مد مظلة الضمان الاجتماعي للنساء اللواتي يتولين أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.
- العمل على سن التشريعات الخاصة بتعزيز حقوق المرأة والمتعلقة بالقيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، واتخاذ التدابير اللازمة لتمكينها من التوفيق بين حياتها المهنية والعائلية.
- دعوة السيدات عضوات اللجنة إلى التنسيق مع مكتب العمل العربي لتنفيذ دورات للنقابيات في بلدانهن لتحقيق أقصى استفادة من الدليل التدريبي حول « تعزيز قدرات النساء في المجال النقابي » الذي أصدرته المنظمة خلال عام 2023.
- أخذ العلم بما ورد في تقارير الدول حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، وتدعو اللجنة الدول العربية إلى مواصلة الجهود الرامية لتفعيل دور المرأة وزيادة مشاركتها في كافة المجالات.

الدورة الثانية لمبادرة

« العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة »

15مايو/ أيار 2024

المنامة - مملكة البحرين

عقدت منظمة العمل العربية الدورة الثانية لمبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر المنتجة، بحضور أكثر من « 200 » مشارك ومشاركة فضلاً عن ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين وبالتعاون مع قطاع الشؤون الاجتماعية « إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية » الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

النتائــج :

- دراسة وبحث واقع تشغيل وبطالة الشباب والشابات في الدول العربية.
- تعزيز التعاون العربي الدولي كداعم لريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة.
- دعم دور القطاع الخاص لدعم مشروعات ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة.
- تعميم الشمول المالي والاستثمار في الحلول الذكية والتقنيات الحديثة لدعم ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة.

ورشة عمل قومية حول

« تأثير الأوضاع الاقتصادية الراهنة على عمل الأطفال في البلدان العربية »

9 - 10 يوليو / تموز 2024

القاهرة

عقدت منظمة العمل العربية ورشة عمل قومية حول « تأثير الأوضاع الاقتصادية الراهنة على عمل الأطفال في البلدان العربية »، بحضور « 90 » مشارك ومشاركة بهدف التعرف على أثر الأزمات المشهودة على سوق العمل وعلى وجه الخصوص اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء الأطفال المتسربين من التعليم ومواجهة عمل الأطفال في الأعمال الشاقة والخطرة.

التوصيات:

- تطوير نظم وآليات جمع البيانات بصفة دورية حول قضية عمل الأطفال، وإعداد قواعد بيانات ومسوحات حول الأطفال في وضعية العمل وفقاً للمعايير الدولية، وتأسيس مراصد وطنية تعمل على رصد الحالات الخاصة بعمل الأطفال في الأعمال الخطرة والشاقة والتدخل السريع لحمايتهم، بما يمكن من المتابعة الدورية للظاهرة.
- أهمية اتباع وتطوير سياسات نمو مستدام، وصياغة لأنظمة حماية اجتماعية متكاملة، تستهدف الفئات الهشة والضعيفة وفي مقدمتهم الأطفال، مع رصد ميزانيات مستجيبة للطفولة في جميع المجالات التي تعنى بحماية الطفولة.
- توفير حزم من برامج التدخل والخدمات الأساسية للفئات الفقيرة والهشة مع تحسين جودتها، بما في ذلك أسر الأطفال العاملين، في مجالات الخدمات الأساسية مثل: شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدات النقدية والعينية، وبرامج الشمول المالي خاصة في فترات الأزمات.
- إدراج الإجراءات المتعلقة بتشغيل الأطفال في صلب الجهود الوطنية للحد من الفقر وتحقيق التنمية، ولا سيما في السياسات والبرامج الخاصة بمجالات الصحة والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية، وتوفير موارد بشرية مؤهلة ومدربة على مستوى وزارات العمل للمراقبة والتفتيش والرصد.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، من أجل تبادل الخبرات والموارد، وبناء الشراكات من أجل القضاء على عمل الأطفال وحمايتهم من العنف والاستغلال بمختلف أشكاله.

- العمل على تطوير السياسات التعليمية، وأهمية احتواء الأطفال المتسربين من التعليم، وإيجاد سياسات ملائمة للقضاء على الأمية في البلدان العربية، باعتبارها أحد التحديات الأساسية التي يترتب عليها زيادة أعداد الأطفال العاملين.
- تفعيل ومراجعة التشريعات الوطنية وفق الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية وأهداف التنمية المستدامة، وكذا تعديل قوانين الطفل بصورة تسمح بالعقوبة لكل من يمنع أو يحرم الطفل من التعليم.
- تعزيز العمل اللائق للبالغين، باعتباره مدخل أساسي للقضاء على الفقر والبطالة، وانعكاساته الإيجابية في الحد من عمل الأطفال.
- إدماج منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر في عملية التصدي لظاهرة عمل الأطفال، وتمكينها من أداء الأدوار المناطة بها للحد من عمل الأطفال خاصة أسوأ أشكاله.

- مطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية بالعمل على حماية الأطفال من تأثير الأزمات والنزاعات المسلحة والحروب، وتوفير الدعم اللازم للاجئين والنازحين بالدول المضيفة، بما يسهم في الحد من الزيادة المضطردة في عمل الأطفال في الأعمال الشاقة والخطرة.
- العمل على زيادة الوعي المجتمعي حول الأضرار المجتمعية المترتبة على عمل الأطفال، وتسليط الضوء من خلال المؤسسات الإعلامية على الظاهرة لتشكيل رأي عام حولها، وتشجيع حملات الدعوة والمناصرة لبناء ثقافة مجتمعية حول الطفل وحقوقه، وتطوير التشريعات المتعلقة بالأطفال لحماية حقوقهم، والحث نحو علاج الأسباب التي تدفعهم للالتحاق بسوق العمل.
- دعوة المنظمات المشاركة في تنفيذ ورشة العمل إلى تحديث الاستراتيجية العربية لمواجهة عمل الأطفال بما يتناسب مع التحديات والأزمات والمتغيرات الراهنة.
- دعوة الدول إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة ظاهرة عمل الأطفال تكنولوجيا، واستغلال الأطفال عبر المنصات الرقمية.

ندوة قومية حـول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني « فـرص وتحديات »

22 - 23 يوليو / تموز 2024 القاهرة

عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر الندوة القومية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني « فرص وتحديات »، بحضور « 70 » مشارك ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

تهدف هذه الندوة إلى وضع إطار استرشادي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ، يحدد هياكله وأدواته ويمكن من أداء دوره في المجتمع كنموذج تنموي لمكافحة الفقر والحد من البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومناقشة الفرص التي يوفرها هذا النموذج الاقتصادي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية ، وبما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات

- التأكيد على أهمية الدور الذي يقوم به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
- دعوة الدول العربية إلى الاسترشاد بالإطار التشريعي الذي تم عرضه ومناقشته خلال الندوة للعمل على صياغة تشريعات واضحة ومحددة لتأسيس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبناء استراتيجيات طويلة المدى للعمل الاقتصادي والتضامني للنهوض بهذا القطاع وذلك في إطار الحوار الاجتماعي.
- دعوة الدول العربية لإنشاء هيئات استشارية وتنظيمية متخصصة لمتابعة ودعم تنفيذ سياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- إدراج موضوعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المناهج التعليمية على جميع المستويات واستخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية لنشر المعرفة حول هذا النموذج الاقتصادي الهام.
- تقديم برامج تدريبية لبناء قدرات العاملين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتنمية المهارات الإدارية والفنية للعاملين في المشاريع الاجتماعية.
- استمرار منظمة العمل العربية في متابعة دورها المحوري في تعزيز الإطار العام للقطاع الاقتصادي الاجتماعي والتضامني وأهمية إصدار أداه معيارية عربية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ندوة قومية حول
« آليات حماية استحقاقات العاملين التأمينية عند التنقل للعمل »

9 - 10 سبتمبر/ أيلول 2024 الدار البيضاء - المملكة المغربية

عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس - دولة ليبيا، ندوة قومية حول « آليات حماية استحقاقات العاملين التأمينية عند التنقل للعمل » وذلك بحضور « 62 » مشارك ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة بهدف تسليط الضوء على منظومة التأمينات الاجتماعية كأحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتوفير مستوى معيشي لائق ويعزز من مواجهة الأزمات، وباعتبارها شبكة أمان تحمي حقوق العاملين وتؤمن لهم دخلاً ثابتاً في حالات الطوارئ، مما يساهم في تقليل معدلات الفقر وتحسين جودة الحياة.

التوصيات

- دعوة الدول العربية إلى توحيد الأنظمة والمصطلحات القانونية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية بين الدول العربية لتسهيل التنقل وحماية حقوق العمال لضمان فهم مشترك وتنفيذ فعال للاتفاقيات بين صناديق التأمينات الاجتماعية.
- تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات بين صناديق التأمينات الاجتماعية العربية لضمان حماية حقوق العمال العرب وتجنب أي تضارب في البيانات أو المعلومات المتعلقة بالاستحقاقات المالية لهم.
- دعوة الدول العربية إلى تطوير تشريعات التأمينات الاجتماعية بحيث تضمن حقوق العمالة المتنقلة في التأمينات الاجتماعية، وبما يراعي خصوصية كل دولة.
- دعوة الدول العربية إلى تبسيط وتوحيد إجراءات نقل الاشتراكات والمساهمات بين صناديق التأمينات الاجتماعية العربية.
- وضع نموذج استرشادي للاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية لحماية استحقاقات العاملين التأمينية عند تنقلهم للعمل.
- تعزيز التعاون المشترك بين صناديق التأمينات الاجتماعية في الدول العربية من خلال تنظيم المزيد من ورش العمل والدورات التدريبية لموظفي صناديق الضمان بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مجال حماية استحقاقات العمال التأمينية.

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية مشتركة بين الدول العربية تشمل معلومات شاملة عن المستفيدين من نظم التأمينات الاجتماعية، مما يسهل عملية تتبع الحقوق التأمينية وضمان استمرار التغطية عند الانتقال للعمل من دولة إلى أخرى.
- تطوير آليات مشتركة لبحث الازدواج الضريبي والاشتراكات الضمانية بين الدول العربية من خلال تشجيع الدول على إبرام اتفاقيات ثنائية بهدف تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمالة الوافدة، ومما يسهل عملية تأمين وحماية الحقوق التأمينية العمالية.
- تشجيع الاستثمارات المشتركة بين صناديق الضمان الاجتماعي العربي، والدعوة إلى إنشاء صندوق استثماري قومي لمؤسسات الضمان الاجتماعي على مستوى الوطن العربي.
- الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز كفاءة وشفافية نقل الاستحقاقات المالية للعمالة الوافدة بين صناديق التأمينات الاجتماعية في الدول العربية.

- دعوة الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الاتفاقية العربية رقم « 14 » بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في الأقطار العربية، والاتفاقية رقم « 20 » بشأن الأنماط الجديدة للعمل.
- دعوة الدول العربية إلى استحداث وتطوير التشريعات التأمينية لتتواكب مع التطورات التكنولوجية والتحولات في سوق العمل وبحيث تمتد مظلة التأمينات الاجتماعية إلى العاملين بالأنماط الجديدة للعمل والمنصات الرقمية.
- دعوة الدول العربية إلى إنشاء منصة الكترونية مشتركة لتسهيل تعزيز الشراكات بينهم في مجال الحماية الاجتماعية.

الحلقة القومية حول

« إصلاح نظم التأمينات الاجتماعية العربية من أجل حماية أفضل للمتقاعدين »

2 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024 القاهرة

عقدت منظمة العمل العربية « إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم » الحلقة القومية حول « إصلاح نظم التأمينات الاجتماعية العربية من أجل حماية أفضل للمتقاعدين » بهدف تعظيم الدور الهام الذي يلعبه الضمان الاجتماعي في تماسك واستقرار المجتمعات. وإلقاء الضوء على المخاطر والمشكلات التي تهدد الضمان الاجتماعي، والإستفادة من آليات الحوكمة في تنمية وتطوير وفاعلية الضمان الاجتماعي في الدول العربية.

أهم التوصيات :

- دعوة الدول العربية إلى تحسين مستوى المعاشات التقاعدية من خلال مراجعة المعاشات بشكل دوري لمواكبة معدلات التضخم والتغيرات الاقتصادية.
- العمل على زيادة الحد الأدنى للمعاشات بما يكفل للمتقاعدين مستوى معيشياً لائقاً، وخاصة لمن كانوا يتقاضون أجوراً منخفضة خلال فترة عملهم.
- تنويع مصادر دخل المتقاعدين من خلال تشجيع الادخار الشخصي وبرامج التأمين التكميلي من خلال تقديم حوافز ضريبية أو برامج توفير مدعومة من الدولة.
- تحقيق استدامة مالية لأنظمة التأمينات وتوسيع القاعدة التمويلية من خلال اعتماد استراتيجيات استثمارية آمنة وفعالة، تضمن استدامة الأموال المتاحة وتحقق عوائد مستقرة دون المخاطرة بأصول الصندوق.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمتقاعدين عبر توفير تشريعات تتيح لهم العمل بشكل جزئي أو القيام بأعمال حرة، دون التأثير على استحقاقاتهم التقاعدية.
- دعم الرعاية الصحية للمتقاعدين، وتوسيع الاستفادة من مزاياها بما يسهم في تخفيف العبء المالي عليهم.
- مناشدة الجهات المختصة بصناديق الضمان الاجتماعي في الدول العربية بالاستمرار في صرف المعاشات المستحقة للمتقاعدين في الدول التي تعاني من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية.

الندوة الرقمية حول

« واقع مشاركة المرأة العربية في العمل النقابي بين التحديات والطموح »

18 نوفمبر/ تشرين ثاني 2024 على تطبيق Zoom

عقدت منظمة العمل العربية ندوة رقمية حول « واقع مشاركة المرأة العربية في العمل النقابي بين التحديات والطموح » وذلك بحضور« 73 » مشاركاً ومشاركة، بهدف التعرف على أبرز التحديات والصعوبات التي تعيق انضمام المرأة للعمل النقابي، وبحث سبل بناء القدرات للمرأة ليتسنى لها الوصول إلى مستويات مواقع صنع القرار في هياكل التنظيم النقابي، فضلاً عن التعرف على دور الإعلام في تعزيز الوعي بقضايا المرأة العاملة، وتعزيز مشاركتها في المناصب القيادية داخل التنظيمات النقابية العمالية العربية.

أهم التوصيات :

- العمل على وضع سياسات تشجع على زيادة تمثيل المرأة العاملة العربية في هيئات صنع القرار داخل التنظيمات النقابية.
- زيادة البرامج التدريبية الموجهة للنساء لتعزيز مهاراتهن القيادية النقابية، و تنظيم ورش عمل لبناء القدرات القيادية لدى النساء.
- إنشاء قاعدة بيانات و جداول إحصائية حول مشاركة النساء في النقابات و نسب انضمامهن إلى مراكز صنع القرار داخل التنظيمات النقابية.
- تشجيع النقابات على زيادة التعاون وتبادل الخبرات بينهم من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الهياكل النقابية
- تفعيل دور الإعلام في تناول قضايا النساء العاملات لتعزيز مشاركتهن في التنظيمات النقابية وتغطية أنشطة لجان المرأة في النقابات، وإبراز التجارب الناجحة لمشاركة النساء في العمل النقابي.
- العمل على تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء النقابيات في العمل النقابي وسبل مواجهتها، والعمل على تقديم كل وسائل الدعم للنساء في أداء مهامهن النقابية.
- إعداد دراسات علمية وميدانية حول الأسباب التي تعترض مشاركة المرأة في التنظيمات النقابية وسبل مواجهتها.

ندوة وطنية حول
« دور القطاع الخاص في إدماج القطاع غير المنظم وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة »

25 – 26 نوفمبر / تشرين ثانى 2024 الجمهورية التونسية

عقدت منظمة العمل العربية « إدارة الحماية الاجتماعية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس » بالتعاون مع الاتحاد العام التونسي للشغل « قسم الحماية الاجتماعية والقطاع غير المنظم » ندوة وطنية حول « دور القطاع الخاص في إدماج القطاع غير المنظم وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة » في الجمهورية التونسية 25 – 26 نوفمبر 2024، بهدف توسيع مظلة الحماية الاجتماعية ، والعمل على توظيف الموارد والتخطيط التشاركي والتكاملي بين أطراف الإنتاج و كافة الجهات التشريعية والتنفيذية لضمان تعزيز نظم حماية اجتماعية فعالة لجميع فئات المجتمع.

التوصيات

- تبني مقاربة جديدة لمنظومة الحماية الاجتماعية في أبعادها التي تشمل الضمان الاجتماعي والمساعدات والآليات المتعددة « أنظمة مساهمتية وتمويلية »
- تطوير المنظومة المساهمتية رغم أنها لم تعد قادرة لوحدها على ضمان توازن أنظمة الضمان الاجتماعي وديمومتها، وذلك بالبحث في آليات جديدة لتمويل المنظومة بدون إثقال كاهل المؤجر والمضمون الاجتماعي خاصة ذوي الدخل المحدود والأجور والجرايات الدنيا.
- الدعوة إلى التعجيل بإدراج إصلاحات هيكلية تهم الجباية والضمان الاجتماعي ووضع المنشآت والمؤسسات العمومية نظراً للترابط العضوي بين هذه المجالات وعمق الأزمة المالية والاقتصادية.
- تصويب التحويلات الاجتماعية ورقمنة الخدمات وتعصير سبل التصرف وفق مبادئ الحوكمة والشفافية ووفق مبادئ حقوق الإنسان في الصحة والتعليم وسلامة البيئة والتوقي من مخاطر حوادث الشغل والأمراض المهنية.
- إيلاء موضوع تمويل الحماية الاجتماعية والاستثمار فيها الأهمية اللازمة نظراً لارتباطه بالمستوى المعيشي للعمال والفئات الشعبية، وكذلك بشروط العمل اللائق والحقوق الشاملة والكونية.
- تطوير الدراسات في مجال الحماية الاجتماعية باعتماد المقاربة الاكتوارية والاستشرافية واعتماد الحوار الاجتماعي من أجل الاستجابة للمتطلبات الجديدة للمجتمع في محيطه الوطني والإقليمي والدولي.
- دعوة الهياكل النقابية في كل القطاعات للاهتمام بموضوع الانتقال من القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم.

مجال الصحة والسلامة المهنية

2024

يهدف هذا المجال إلى:

- تطوير الخبرات العلمية للكوادر الفنية المتخصصة على المستوى العربي في مجال الصحة والسلامة المهنية وتفتيش بيئة العمل في قطاعات العمل المختلفة ، ونشر ثقافة السلامة والصحة المهنية الوقائية، من خلال ندوات وورش عمل، وعبر إثراء المكتبة العربية بأحدث المراجع المتخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- إعداد كوادر عربية كفوءة في مجال السلامة والصحة المهنية وتزويدهم بمعرفة علمية عالية الجودة تتوافق مع احتياجات واقع ومستقبل العمل في الدول العربية من خلال برامج تأهيلية ودورات تدريبية عملية متخصصة.
- تعزيز حماية الفئات الخاصة من العاملين من النساء والأطفال وذوي الإعاقة من مخاطر بيئة العمل باعتبارهم من الفئات الأكثر تأثراً بما ينسجم مع سياسات وتوجهات منظمة العمل العربية، ويساهم في تحقيق أهدافها في حماية القوى العاملة العربية في مختلف مواقع العمل والإنتاج .
- تقديم الاستشارات وتوفير الخبرات الفنية في مجال الصحة والسلامة المهنية للجهات المعنية في الدول العربية .

الدورة التدريبية حول

« المخاطر المهنية في القطاع الزراعي وتدابير السيطرة والتحكم »

15 - 16 يناير 2024 جمهورية العراق

عقدت منظمة العمل العربية « المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق » الدورة التدريبية حـــول « المخاطر المهنية في القطاع الزراعي وتدابير السيطرة والتحكم » بحضـــور « 26 » مشارك ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة والكوادر العاملة في مجال الصحة والسلامة المهنية بجمهورية العراق، بهدف المساعدة في تعزيز ثقافة الوقاية بما يخص السلامة والصحة المهنية في الزراعة ، ورفع مستوى الوعي بشأن المخاطر والأخطار المرتبطة بالأنشطة الزراعية ، والوقاية من الحوادث والأمراض المهنية، وتحسين بيئة العمل عملياً في المؤسسات الزراعية.

أهم النتائج :

- تدريب 30 مشارك ومشاركة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد الصناعات العراقي والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في جمهورية العراق.
- تعزيز ثقافة الوقاية بما يخص السلامة والصحة المهنيتين في القطاع الزراعي.
- رفع مستوى الوعي بشأن المخاطر والأخطار المرتبطة بالأنشطة الزراعية.

الدورة التدريبية في مجال

« إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي وفق نظام الآيزو 45001:2018 للسلامة والصحة المهنية »

14 - 16 يناير 2024

جمهورية العراق

عقدت منظمة العمل العربية « المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق » الدورة التدريبية حـــول « إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي وفق نظام الآيزو 45001:2018 للسلامة والصحة المهنية » بحضـــور « 30 » مشـــارك ومشـــاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة بجمهورية العـــراق، بهدف التعرف على معنى الجودة والجودة الشاملة والمفاهيم والمرتكزات

الأساسية لثقافة الجودة وأخلاقياتها ومناخها، ومداخل التحسين المستمر ودورها في تعزيز نظام الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات ، وتنمية مهارة المتدربين في تطبيق نماذج وأشكال التطوير التنظيمي المعاصرة ودور الموارد البشرية فيها ، وتأثيرها على نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات.

أهم النتائج :

- تدريب وتأهيل 30 مشارك ومشاركة من الكوادر الوطنية العراقية /وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد الصناعات العراقي والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في جمهورية العراق/ في مجال إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي.

برنامج تدريبي حول

« المستوى الثالث للبرنامج التأهيلي في مجال الصحة والسلامة المهنية »

4 - 8 فبراير/ شباط 2024 الجمهورية الإسلامية الموريتانية

عقدت منظمة العمل العربية « المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق » البرنامج التدريبي حول « المستوى الثالث للبرنامج التأهيلي في مجال الصحة والسلامة المهنية » ، بحضور « 12 » مشاركاً ومشاركة ، نظمت هذه الدورة بهدف تدريب الكوادر الفنية على استخدام معدات وأجهزة القياس وطرق صيانتها. وتطوير آليات تفتيش الصحة والسلامة المهنية ، وقياس وتقييم مخاطر بيئة العمل من خلال التدريب الميداني.

أهم النتائج :

- تأهيل وتكوين « 12 طبيب وطبيبة وعدد من المهندسين » من الكوادر العاملة في المكتب الوطني لطب الشغل في الجمهورية الإسلامية الموريتانية من خلال ثلاثة مستويات أساسية في مجال الصحة والسلامة المهنية.

محور التنمية البشرية والتشغيل

2024

2024

محور التنمية البشرية والتشغيل

يهدف هذا المحور إلى:

- طرح رؤى مستقبلية تساعد صانعي القرار على التخطيط التنموي المناسب للنهوض بمنظومة التشغيل، وتطوير مكاتب التشغيل والتوجيه والإرشاد المهني.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال بمنطلقات فكرية جديدة لتوسيع النسيج الاقتصادي وتطويره.
- السعي إلى تعميم وتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 لدوره المتميز في بناء قواعد بيانات سوق العمل وبناء المعايير المهنية.
- دعم برامج توطين الوظائف كبرامج استراتيجية تهدف إلى الاستثمار طويل الأجل في العنصر البشري الوطني ومساهمتها في التنمية ومكافحة البطالة.
- تسليط الضوء على أهمية مأسسة وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني عن بعد كجزء متكامل من منظومة تنمية الموارد البشرية.
- حوكمة التنقل والهجرة النظامية للأيدي العاملة العربية.

ورشة العمل التدريبية حول

« الاقتصاد الأخضر ودوره في تعزيز فرص التشغيل »

جمهورية العراق — 14 - 16 يناير 2024

عقدت منظمة العمل العربية ورشة العمل التدريبية حول « الاقتصاد الأخضر ودوره في تعزيز فرص التشغيل » بحضور « 30 » مشارك ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق فضلاً عن عدد من الخبراء العرب والوطنيين.

يأتي تنفيذ هذه الدورة بهدف تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد نماذج التنمية الاقتصادية الحديثة سريعة النمو وتوفر العديد من مناصب الشغل.

التوصيات:

- تحقيق النمو المستدام من خلال الارتقاء بالاقتصاد بشكل يضمن استمرارية النمو دون التأثير الضار لتوفير بيئة نظيفة وصحية للمجتمع.
- تعزيز التوازن بين الاقتصاد والبيئة، والسعي لتحقيق توازن يضمن استدامة الاقتصاد وحماية البيئة.
- تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن ASCO 2008 على ضوء ما يتطلبه التحول نحو الاقتصاد الأخضر من أعمال ومهارات خضراء وتضمين ذلك في الوصف الوظيفي.
- تطوير معايير مهنية عربية للأعمال الخضراء في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر تكون بمثابة مرجعية للدول العربية لتطوير معاييرها الوطنية الخضراء.
- العمل على وضع استراتيجية وطنية تعمل على بناء المهارات وتعزيز القدرات الوطنية لتحفيز وتنمية القطاعات الإنتاجية الخضراء من خلال تطوير وإعداد السياسات والبرامج ذات العلاقة وتعزيز وتسهيل فرص الوصول إلى المعلومة والخبرات المتعلقة بخيارات الإنتاج الأخضر.
- إطلاق مشاريع خضراء لتعزيز التنمية الاقتصادية التي تركز على البعد البيئي.
- إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء.
- إعداد استراتيجية عربية لخضرنة التعليم والتدريب التقني والمهني على غرار الاستراتيجية العربية لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني « 2010 » وإدماج مفاهيم الإدارة الخضراء والاقتصاد الأخضر والاستدامة في المناهج التربوية والتعليم الجامعي.
- دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية والسياسات الإقليمية.

اجتماع الخبراء حول
« إعداد استراتيجية حول ريادة الأعمال »

20 فبراير / شباط 2024 عبر تقنية ZOOM

تنفيذاً للقرار رقم « 1670 »، الصادر عن مؤتمر العمل العربي في دورته « 47 » القاهرة 2021، نظمت منظمة العمل العربية اجتماع الخبراء حول : « إعداد استراتيجية حول ريادة الأعمال » بهدف اتخاذ اللازم نحو إعداد استراتيجية عربية معنية بريادة الأعمال، ويكمن الهدف من هذه الاستراتيجية في حوكمة منظومات ريادة الأعمال العربية، ووضع تعريف عربي متفق عليه حول ريادة الأعمال، والمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، فضلاً عن وضع الأطر الاسترشادية لتحفيز وتنشيط قطاع ريادة الأعمال الوطنية في الدول العربية، وتوفير بنية تحتية تكنولوجية محفزة وممكنة لرواد الأعمال.

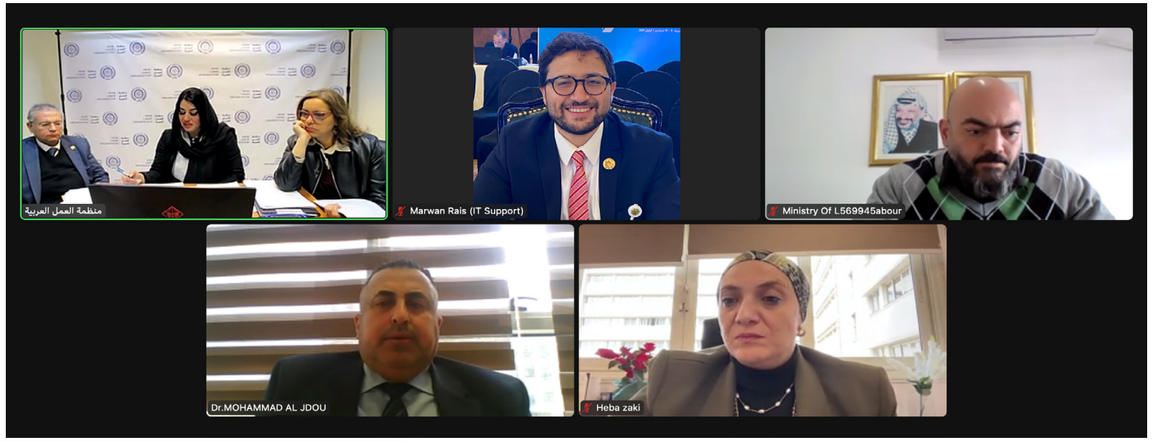

أهم التوصيات

- التأكيد على عنوان الاستراتيجية وفقاً لقرار المؤتمر.
- التأكيد على أن هذه الاستراتيجية ذات صبغة استرشادية توجيهية مقدمة للدول العربية للاستشهاد بها وتنفيذها وفق خصوصيات وإمكانيات كل دولة.
- الاستفادة من محاور استراتيجية ريادة الأعمال الواردة بتقرير المدير العام، وعدم التقيد بها حيث أنها تشتمل على خطوط عريضة متسقة مع محور التقرير.
- التأكيد على أهمية الإطار المفاهيمي لمنظمة العمل العربية المتعلق بريادة الأعمال.
- عدم الاستغراق في التجارب الوطنية، والتأكيد على الطابع القومي للاستراتيجية باعتبارها استراتيجية عربية، وكذلك بالنسبة للمسح الوطني المتعلق بالتشريعات الخاصة بريادة الأعمال في الدول العربية.
- التأكيد على تناول محور البنية التشريعية والمؤسسية لريادة الأعمال في المنطقة العربية مع الاستناد إلى معايير العمل العربية ذات الصلة.
- الالتزام بقرارات الأجهزة الدستورية بعدم اقتراح إنشاء هيئات عربية أو مراكز عربية خاصة بريادة الأعمال أو كيانات ضمن بنود الاستراتيجية.
- التكامل مع الاستراتيجيات العربية الصادرة عن منظمة العمل العربية ومن بينها الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل المحدثة.
- يجب أن تكون أهداف الاستراتيجية التي تتضمنها موضوعية وواقعية.

الاجتماع الثاني للخبراء حول

« تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 »

10 مارس / آذار 2024 | عبر تقنية ZOOM

يأتي هذا الإجتماع تنفيذاً لقرارات مؤتمر العمل العربي بشأن تحديث التصنيف بقصد مواكبة التطورات والمستجدات الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة، وبمشاركة مجموعة من الخبراء العرب المختصين في هذا المجال للوقوف على مقترحاتهم ومناقشة ودراسة جميع الجوانب الهامة المتعلقة بهذا الموضوع.

أهم التوصيات:

- الاسترشاد بالتصنيفات الوطنية الحديثة في عملية إعداد التصنيف العربي المعياري المحدث.
- الاحتفاظ بالهيكل الأساسي للتصنيف العربي المعياري للمهن 2008 كمرجعية لأنها تحتوي على وصف الأعمال، مما يفيد في عملية التدريب والتوجيه وبناء المعايير المهنية.
- يتم تحديث المهن الجديدة وفق الحد الرابع استناداً إلى آخر إصدار للتصنيف الدولي للمهن ومقاربة مجاميع التصنيفات مع الدولي والأقسام للوقوف على مدى التطابق والاختلاف في المسميات والمضمون ومقاربة نظام الترميز.
- وضع خطة زمنية لتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 وتكليف خبراء متخصصين لعملية التحديث المطلوبة.
- حث الدول العربية على إنشاء وحدات إدارية لمتابعة تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.

ورشة العمل التدريبية حول

« دور النقابات العمالية في إطار الأنماط الجديدة للعمل »

14 - 15 يوليو / تموز 2024 القاهرة

عقدت منظمة العمل العربية ورشة العمل التدريبية حول « دور النقابات العمالية في إطار الأنماط الجديدة للعمل »، بمقر النقابة العامة للبترول، وبحضور « 50 » مشاركاً ومشاركة من السادة ممثلي النقابات العامة بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر، بهدف التعرف على تأثير التطور التكنولوجي على أسواق العمل ومواكبة الأنماط الجديدة للعمل، وتوفير بيئة تشريعية ومؤسساتية قادرة على تخطي تلك التغيرات للانتقال من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الحديثة لبناء مستقبل أكثر استدامة وإنتاجية لجميع الأطراف المعنية.

التوصيات:

1. للنقابات العمالية

- تعزيز التدريب والتطوير المهني للعمال:

- تقديم برامج تدريبية مستمرة للعمال لتطوير مهاراتهم الرقمية والتكنولوجية، مما يتيح لهم التكيف مع التحولات السريعة في سوق العمل
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تغطي موضوعات مثل البرمجة، والتسويق الرقمي، وإدارة المشاريع.

- تطوير استراتيجيات فعالة للتفاوض الابتكاري والدفاع عن حقوق العمال في ظل التحولات الرقمية:

- تحديث استراتيجيات النقابات تشمل التحديات الجديدة التي تواجه العمال في بيئات العمل الرقمية، مثل قضايا الخصوصية، والأمان الوظيفي، وحماية البيانات.
- تعزيز الحوار الاجتماعي مع أصحاب العمل لضمان وضع اتفاقيات تشمل حماية حقوق العمال في الأنماط الجديدة للعمل.

2. لأصحاب العمل

- تبنّي ممارسات عمل مرنة تضمن حقوق العمال:

- اعتماد سياسات عمل مرنة تسمح للموظفين بالعمل عن بعد أو بشكل مستقل، مع ضمان حصولهم على نفس الحقوق والحمايات التي يتمتع بها الموظفون التقليديون.
- توفير بيئة عمل داعمة تعزز من التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وتراعي احتياجات الموظفين المختلفين.

- الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية للموظفين:

- تقديم برامج تدريبية دورية لموظفيهم لتطوير مهاراتهم الرقمية والتكنولوجية، مما يساعد في تعزيز الإنتاجية والابتكار.
- تشجيع الموظفين على مواصلة التعلم والتطوير المهني من خلال منحهم فرص لحضور مؤتمرات وورش عمل متخصصة.

3. للجانب الحكومي

- تبنّي سياسات تشجع على التوازن بين الابتكار وحماية العمال:

- ينبغي على الحكومات وضع سياسات تشجع الابتكار في سوق العمل، مثل دعم ريادة الأعمال والعمل المستقل، وفي نفس الوقت تضمن حماية حقوق العمال من خلال قوانين العمل الملائمة.

4. لمنظمة العمل العربية:

- مواصلة دعم أطراف الإنتاج في جمهورية مصر العربية لتبني أفضل الممارسات في مواجهة التحديات الجديدة في سوق العمل:

- تقديم المشورة الفنية والدعم لأطراف الإنتاج لتطوير سياسات عمل فعالة تتماشى مع التحولات الرقمية.
- تنظيم مؤتمرات وورش عمل إقليمية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء.

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للنقابات:

- تشجيع النقابات العمالية في الدول الأعضاء على التعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى لتبادل الخبرات واستراتيجيات الدفاع عن حقوق العمال.
- تعزيز التشريعات التي تضمن حقوق العمال في بيئات العمل الرقمية والتأكد من تنفيذها بفعالية.

الندوة القومية حول

« مستقبل العمل في ظل الذكاء الاصطناعي »

24 - 25 سبتمبر / أيلول 2024 تونس - الجمهورية التونسية

نظمت منظمة العمل العربية « إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس، والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بليبيا » الندوة القومية حول « مستقبل العمل في ظل الذكاء الاصطناعي ».

يأتي هذا النشاط في إطار سعي منظمة العمل العربية المتواصل لدعم جهود أطراف الانتاج في الدول العربية لمواكبة المتغيرات الدولية والاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء ، والتي كان لها عميق الأثر على أنماط العمل ووتيرة الإنتاج فضلاً عن تعزيز وبناء القدرات وجعل المنطقة العربية بيئة مناسبة للعصر الرقمي والارتقاء باقتصادات الدول العربية إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة والإبداع وإسراع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات:

- إرساء منظومة جديدة للحوار الاجتماعي قائمة على أساس مقتضيات معايير العمل العربية والدولية تتعلق بالتطورات التكنولوجية ومتطلبات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على أسواق العمل.
- ضمان الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية فيما يتعلق بالحقوق الأساسية في العمل.
- مراجعة أنظمة الحماية الاجتماعية ومواءمتها مع الأنماط الجديدة للعمل.
- مأسسة الحوار الاجتماعي في جميع الدول العربية.
- تطوير رؤية استراتيجية شاملة في إطار العمل العربي المشترك تهدف إلى وضع أسس متينة لحوكمة وتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- وضع إطار تنظيمي لشراكات على المستوى العربي بين المدارس والجامعات التقنية العربية.
- اعتماد أساليب التدريب المختلطة التي تدمج بين استخدام التكنولوجيا والاعتماد على العنصر البشري في التدريب.

الندوة القومية حول

« أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في مواكبة الاحتياجات المستقبلية لأسواق العمل »

10 - 11 نوفمبر 2024 | المملكة الأردنية الهاشمية

عقدت منظمة العمل العربية « إدارة التنمية البشرية والتشغيل » بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، الندوة القومية حول « أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في مواكبة الاحتياجات المستقبلية لأسواق العمل ».

بهدف بناء منظومة تدريب تقني ومهني قادرة على تحقيق تدريب عالي الجودة وطويل الأجل بشكل متكافئ لجميع الفئات المعنية، والسعي لتعزيز سياسات وحوكمة منظومة التعليم والتدريب

المهني والتقني لإمداد المجتمع بالمصادر والقوى البشرية القادرة على رفع الإنتاجية من أجل استخدام أفضل للقوى العاملة وتنمية التشغيل والحد من تفاقم البطالة في البلدان العربية مع توفير خدمة المعلومات والتوجيه والإرشاد المهني لجميع الفئات العمرية التي تسمح للأفراد باتخاذ القرارات السليمة في مجالهم المهني والوظيفي.

التوصيات:

- ضرورة تطوير قاعدة بيانات وطنية للمسارات المهنية والمهارات المطلوبة واحتياجات سوق العمل، وتوفير برامج إرشاد وتوجيه مهني شاملة ومجانية تتيح الحصول على خدمات الإرشاد المهني .
- ضرورة تحسين بيئة الإرشاد والتوجيه المهني، وجعله دورياً للتكيف مع متغيرات سوق العمل « فردياً وجماعياً ».
- ضرورة إدماج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في بيئة الإرشاد المهني وجعله رقمياً وبتطبيقات ذكية.
- العمل على استحداث منصة إقليمية للشباب تجمع الشباب العربي بهدف تبادل المعلومات حول الوظائف، ومحاولة مساعدة بعضهم البعض في تأمين الوظائف المتوفرة في أسواق العالم العربي.

- تعزيز التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم والمؤسسات المهنية عربياً ودولياً وتبادل التجارب فيما بينها والقطاع الخاص لتوفير فرص تدريبية وعملية قبل التخرج، وتصميم البرامج الدراسية بما يتوافق مع احتياجات السوق.
- العمل على مواءمة الاتفاقيات العربية ذات الصلة والتشريعات الوطنية ولا سيما في مهن التكنولوجيا ووظائف المستقبل .
- ضرورة تقديم الحوافز، ودعم تكافؤ الفرص المهنية من خلال تعزيز التعليم التقني. وحث الشباب العربي على الالتحاق بمؤسسات التعليم المهني والتدريب التقني.
- تعزيز تكافؤ الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظاً للالتحاق بالتعليم والتدريب التقني والمهني .
- ضرورة دعم مؤسسات التدريب المهني وتعزيزها بالموارد البشرية والمادية لتتماشى مع التطورات الحديثة.

الندوة القومية التفاعلية حول

« أهمية منظومة الإرشاد والتوجيه المهني في الحد من بطالة الشباب »

25 ديسمبر / كانون أول 2024 — عبر تقنية ZOOM

عقدت منظمة العمل العربية « إدارة التنمية البشرية والتشغيل » الندوة القومية التفاعلية حول « أهمية منظومة الإرشاد والتوجيه المهني في الحد من بطالة الشباب » في 25 ديسمبر 2024 ، « عبر المنصة الالكترونية زووم »، إن الإرشاد والتوجيه المهني يهدفان إلى مساعدة الأفراد في اتخاذ قرارات مهنية مدروسة واختيار مسارات حياتية تناسب قدراتهم واهتماماتهم ، وتوفير الدعم والإرشاد عبر مختلف حياتهم المهنية، ويأتي تنفيذ هذه الندوة للتعرف على الدور الرئيسي لمنظومة الإرشاد والتوجيه المهني في المراحل التعليمية المختلفة، وتشخيص واقع عملية الإرشاد والتوجيه المهني في الدول العربية، وتوسيع فرص التدريب للموارد البشرية العربية والاستفادة من المواد التدريبية.

التوصيات:

- ضرورة تحسين وتأهيل الأجهزة الرسمية التي تعنى بإعداد الموارد البشرية لاستشراف التغيرات التي تطرأ على سوق العمل والانفتاح على المحيط العربي والدولي.
- العمل على إدماج التكنولوجيا الحديثة والرّقمنة في برامج الإرشاد والتوجيه المهني ومواكبة المهن الجديدة مع توفير التعليم والتدريب المستمر.
- ضرورة الاستفادة من التجارب العربية والدولية الناجحة في مجال الإرشاد والتوجيه المهني ودراسة الآثار الإيجابية وتعميم الاستفادة منها ، وكيفية التغلب على التحديات ومعالجتها وفقاً للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد وفق احتياجاته التنموية.
- العمل على دعم وتنسيق الجهود للتعاون والتكامل بين البلدان العربية وذلك من خلال تفعيل:

- الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة.
- الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل المحدثة.

الندوة القومية حول

« حوكمة التنقل والهجرة النظامية للأيدي العاملة العربية »

17 - 18 ديسمبر 2024 شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية

عقدت منظمة العمل العربية « إدارة التنمية البشرية والتشغيل » بالتعاون مع « المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بليبيا »، ندوة قومية حول « حوكمة التنقل والهجرة النظامية للأيدي العاملة العربية »، شارك في أعمال الندوة « 35 » مشاركاً ومشاركة، يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، وإدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة / قطاع الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للهجرة، فضلاً عن عدد من الخبراء العرب المختصين في قضايا الهجرة وتنقل اليد العاملة ، بالإضافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية، والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس - ليبيا.

التوصيات:

- تعزيز حوكمة هجرة اليد العاملة وذلك من خلال:

- حث الجهات ذات العلاقة للعمل على الحد من الأسباب المؤدية للهجرة، بما في ذلك مكافحة الفقر والتمييز وانعدام الأمن.
- زيادة توافر المسارات وتنويعها من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشّة.
- تحسين فرص الهجرة القانونية لليد العاملة وتعزيز حماية العمال المهاجرين وأسرهم.
- إيجاد آلية للعمل والتعاون والتنسيق والتشاور بين الدول المعنية كالدول المرسلة والمستقبلة ودول العبور لاختيار وتنفيذ الحلول الناجعة للحد من آثار هذه الظاهرة.
- التأكيد على الالتزامات الدولية تجاه اللاجئين والمهاجرين.
- العمل على زيادة الإنتاج المعرفي المتعلق بقضايا الهجرة على المستوى المفاهيمي والقانوني والحقوقي.

- حث الدول الموقعة على الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة بتفعيل بنودها وحث الدول غير الموقعة على الانضمام لتلك الاتفاقيات.
- العمل على مواءمة قوانين وضوابط الهجرة.
- العمل على رفع كفاءة الأفراد والمؤسسات العاملة في التحقيق في طلبات الهجرة بصفة مستمرة عن طريق التدريبات اللازمة.
- رفع مستوى الوعي من خلال برامج إعلامية بمختلف وسائل الإعلام لمكافحة خطاب الكراهية تجاه العاملين المهاجرين.

- إنشاء منصة إلكترونية إقليمية مشتركة لإدارة بيانات المهاجرين:

- يوصى بتطوير منصة رقمية مشتركة بين الدول العربية لتسهيل مشاركة البيانات المتعلقة بالعمالة المهاجرة. تساعد هذه المنصة في تحسين تدفق المعلومات وضمان دقة البيانات، مما يعزز من التنسيق الإقليمي ويقلل من مشاكل التوثيق والتزييف.

- التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتعزيز الشفافية:

- يمكن أن تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتوقع احتياجات سوق العمل، مما يسهم في إدارة حركة العمالة بفاعلية. كما أن استخدام تقنيات البلوك تشين يوفر طبقة إضافية من الشفافية والأمان في تسجيل البيانات.

- تشجيع التعاون بين الدول لتبادل البيانات الخاصة بالعمالة المهاجرة:

- من الضروري تحسين تبادل المعلومات بين الدول حول العمالة المهاجرة، بما يسهم في مراقبة تدفق العمالـــــة ومنع الهجرة غـير الشـــــرعية. يوصى بتطوير بروتوكولات مشتركة لتبادل المعلومات بشكل آمن وفعال.

- تطوير تطبيقات رقمية تسهل على المهاجرين الوصول للخدمات والمعلومات:

- يمكن أن تُسهم التطبيقات الذكية في توفير معلومات للعمالة المهاجرة حول قوانين العمل، والحقوق والواجبات، والإجراءات التي يجب اتباعها. ويشمل ذلك توجيهات لإجراءات السلامة وحقوق العمل لتقليل تعرضهم للاستغلال.

ورشة عمل وطنية حول

« دعم وتأمين العمالة الوافدة وتعزيز كفاءتها وفق المعايير العربية والدولية »

22 - 24 ديسمبر 2024 القاهرة / جمهورية مصر العربية

عقدت منظمة العمل العربية « إدارة التنمية البشرية والتشغيل » ورشة عمل وطنية حول « دعم وتأمين العمالة الوافدة وتعزيز كفاءتها وفق المعايير العربية والدولية » في القاهرة - جمهورية مصر العربية « 22 – 24 ديسمبر 2024 » ، شارك في أعمال الورشة « 10 » من ممثلي صندوق دعم وتأمين العمـــال ووزارة العمل بدولة قطر، بالإضافة إلى عدد من الخبراء المتخصصين وممثلي منظمة العمل العربية.

أهم التوصيات

- تبني آلية دورية لتعديل الأجور والمعاشات استناداً إلى مؤشرات تكاليف المعيشة لضمان ملاءمتها مع التضخم وربط الحد الأدنى للمعاشات بالحد الأدنى للأجور لضمان تحسين القوة الشرائية للعمال.
- جعل قرارات لجان فض المنازعات ملزمة قانونياً لتعزيز حماية حقوق العمال.
- إجراء التفتيش الدوري على المنشآت لضمان الالتزام بالمعايير القانونية وتطبيق جميع المزايا والضمانات المقررة للعمال.
- ضمان توفير خدمات تأمينية شاملة تشمل البطالة، والعجز، والشيخوخة.
- استثمار أموال الصناديق التأمينية في أصول تحقق عوائد مستدامة وتحافظ على قيمتها الحقيقية.
- تطبيقاً لأحكام التوصية العربية « رقم 1 لسنة 1977 » بشأن السلامة والصحة المهنية من توصيات منظمة العمل العربية يتعين: إعداد دراسات ميدانية حول المخاطر المهنية ووضع خطط وقائية فعالة. وتدريب جميع العاملين بالمنشآت على وسائل السلامة والصحة المهنية قبل وأثناء ممارستهم للعمل. تسجيل كل منشأة جميع حوادث العمل وأمراض المهنة والخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها وإبلاغ الجهات المعنية بها. وتوفير الرعاية الاجتماعية للعمال من مساكن صحية ملائمة ورعاية طبية لعائلاتهم والاهتمام بالوسائل الترفيهية والرياضية للعمال وأسرهم.
- إعداد دليل رقمي شامل للعمال الوافدين يوضح حقوقهم وواجباتهم والخدمات المتاحة لهم، مع إتاحته من خلال تطبيقات إلكترونية وإنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات الضرورية عن العمال الوافدين لضمان تتبع الحقوق والواجبات بسهولة.
- توقيع اتفاقيات تعاون بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة لتنسيق الجهود وضمان عدم حدوث ازدواج تأميني أو تهرب كلي أو جزئي لهذه العمالة من الالتزامات.

مجال تنمية الموارد البشرية

2024

2024

مجال تنمية الموارد البشرية

يهدف هذا المجال إلى:

- دعم مجالات تنمية الموارد البشرية العربية من خلال تنفيذ أنشطة مختصة في هذا المجال.
- الاهتمام بتشغيل المرأة ودعم مساهماتها في توفير فرص التشغيل ودعم الاقتصاد الوطني .
- المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب وسوق العمل.
- دعم المكتبة العربية بمزيد من المؤلفات والمراجع والتراجم في مجال تنمية الموارد البشرية.
- توثيق التدريب وربط المركز بشبكة المعلومات العربية والدولية.

دورة تدريبية بعنوان

« تخطيط وتنمية الموارد البشرية وتطوير المهارات القيادية للمرأة »

30 يونيو - 4 يوليو 2024 | طرابلس - دولة ليبيا

أهم التوصيات :

- التكثيف من الدورات التي تنمي الدور القيادي للمرأة.
- منح امتيازات للسيدات الراغبات في القيادة والمبادرة.
- التعاون بين مكاتب تمكين المرأة بكل الوزارات.
- تبادل الخبرات مع دول الجوار في مجال القيادة النسائية.
- تنظيم دورات تختص بالقوانين التي تخص المرأة في القانون الليبي للتعريف بحقوقها وواجباتها.
- تكثيف الدورات التدريبة التي تساعد في توعية وتنمية المهارات القيادية للمرأة وتفعيل دورها السياسي.
- المشاركة في مؤتمرات وندوات خارج ليبيا لتبادل الخبرات التوعوية والثقافات للتنمية والتطوير.

مجال إدارات العمل والتشغيل

2024

يهدف هذا المجال إلى:

- تطوير قدرات الكوادر بإدارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال في مجال تطوير تشريعات العمل وتعزيز مراقبة تطبيقها ومعالجة المسائل المتعلقة بمعايير العمل العربية والدولية .
- تعزيز دور إدارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال في تكريس الحقوق الأساسية في العمل وتنمية فرص العمل اللائق .
- تشجيع إدارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال على اعتماد الحوار الاجتماعي بمختلف مستوياته « المنشأة ، القطاع ، الوطني » وبمختلف صيغه « الاستشارة ، التشاور ، المفاوضة الجماعية ، المشاركة في الهيئات والمجالس الاستشارية ومجالس إدارة المنشآت ... الخ » كمنهج أساسي في تنظيم العلاقات المهنية والعمل على توسيع مجالاته « شروط وظروف العمل بما في ذلك الأجور ، تنظيم علاقات العمل ، الضمان الاجتماعي ، تحسين الإنتاجية، التشغيل والتكوين المهني، السياسة الاقتصادية والاجتماعية ... الخ ».
- تعزيز دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال في وضع وتقييم ومراجعة سياسات وبرامج التشغيل والتعريف بالمصادر الجديدة للتشغيل كالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأخضر للحدّ من ظاهرة البطالة، وكذلك التعريف بسبل تيسير الانتقال من الاقتصاد غير المنظّم إلى الاقتصاد المنظّم.
- تعزيز اعتماد إدارات العمل لمبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة.

دورة تدريبية حول

« دور جهاز تفتيش العمل في إرساء العدالة الاجتماعية »

23 - 24 أكتوبر / تشرين الأول 2024 الجمهورية التونسية

نظّم المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس، لفائدة أطراف الإنتاج الثلاثة، بالتعاون مع منظمة العمل العربية « إدارة الحماية الاجتماعية » دورة تدريبية حول « دور جهاز تفتيش العمل في إرساء العدالة الإجتماعية »، بالجمهورية التونسية يومي « 23 - 24 أكتوبر 2024 » وقد شارك في فعاليات هذه الدورة التدريبية « 23 » مشاركاً ومشاركة من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التشغيل والتكوين المهني وممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي.

للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والنقابة العامة لمتفقدي الشغل، والجمعية التونسية لمتفقدي الشغل.

أهم التوصيات :

- تحسين ظروف عمل مفتشي العمل و تعزيز مواردهم البشرية واللوجستية .
- مراجعة التشريعات « قوانين و اتفاقيات مشتركة قطاعية وإتفاقيات المؤسسات » في اتجاه مزيد إرساء مفهوم العدالة الاجتماعية .
- إعداد خطة و تصور مشترك بين أطراف الإنتاج الثلاثة حول الرؤية المستقبلية للعدالة الاجتماعية في مجال العمل والعلاقات المهنية.
- دعوة منظمة العمل العربية إلى تكثيف جهودها في مجال تبادل الخبرات والتجارب بين إدارات العمل العربية في كل ما له علاقة بمواضيع النهوض بالعمل اللائق .
- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي لإرساء منظومة للحماية الاجتماعية تكون شاملة و عادلة .
- توسيع قاعدة المنتفعين ببرامج وآليات الإدماج المهني لتغطية مختلف الاختصاصات التي تشهد صعوبة في الإدماج في سوق الشغل.
- التشبيك بين المصالح العمومية المتداخلة في إطار تنشيط سوق الشغل وخاصة في مجال مراقبة حسن تطبيق آليات وبرامج التشغيل داخل المؤسسات الاقتصادية.

محور العلاقات العربية والدولية

2024

2024

محور العلاقات العربية والدولية

يهدف هذا المحور إلى:

- تلبية احتياجات أطراف الإنتاج للمساهمة في تنفيذ البرامج والأنشطة الفنية لصالحها في أنشطة المنظمة المختلفة، تنفيذاً لسياسات المنظمة.
- تقديم العون الفني للاتحادات العمالية العربية من خلال تنظيم دورات تثقيفية لأعضائها لتمكينها من أداء دورها الوطني والقومي.
- تقديم العون الفني لمنظمات أصحاب الأعمال العرب وتنفيذ برامج لصالحها.
- فتح قنوات للتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية المتخصصة لوضع أنشطة مشتركة وخطط للتعاون الفني المشترك لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة.

الدورة التدريبية حول
« أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على ممارسات التطوير المؤسسي »

22 - 24 فبراير / شباط 2024 | القاهرة | جمهورية مصر العربية

في إطار تنفيذ برتوكول التعاون بين منظمة العمل العربية و اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية بشأن تدريب كوادر وأعضاء اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية عقدت « إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي » الدورة التدريبية حول « أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على ممارسات التطوير المؤسسي »، وبحضور « 30 » مشارك.

تهدف هذة الدورة إلى التعرف على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتمكين أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية من تحقيق أقصى استفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي للوصول الى أفضل ممارسات التعاون بين التنظيمات النقابية والمؤسسات.

نتائج الدورة:

1. الذكاء الاصطناعي هو حقيقة وواقع وبالتالي يجب التعامل معه من هذا المنطلق باعتباره قاطرة ومحرك المستقبل.
2. الذكاء الاصطناعي سيعود بالنفع على كافة أطراف العمل العاملين « تحسين الأداء واكتساب مهارات جديدة » وأصحاب العمل « زيادة الإنتاجية والربحيه وبالتالي العائد ».
3. التهيئة المعنوية والمادية « التدريبية » هي السبيل لإزالة مخاوف العاملين من فقدان الوظائف. حيث أن الذكاء الاصطناعي سيؤدي حتماً لخلق وظائف جديدة.
4. الذكاء الاصطناعي له تحديات شأنه شأن أي تكنولوجيا جديدة ويمكن تجاوز هذه التحديات وتعظيم الفائدة المرجوة من هذه التكنولوجيا وصولاً لنموذج الذكاء التكيفي الملائم لبيئة العمل في كل منشأة.
5. النقابات العمالية هي الوسيط بين أصحاب الأعمال والعاملين وبالتالي يقع على عاتقها القيام بدورها لإزالة مخاوف العاملين وتحقيق التوازن المطلوب بين متطلبات الذكاء الاصطناعي وواقع بيئة العمل.

دورة تدريبية حول
« أساسيات عمل اللجان العمالية »

26 مايو / أيار 2024

عبر تقنية ZOOM

عقدت منظمة العمل العربية « إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي » دورة تدريبية تفاعلية حول « أساسيات عمل اللجان العمالية » لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، وذلك بحضور « 76 » مشاركاً ومشاركة، وتأتي هذه الدورة ضمن مجموعة من البرامج التدريبية التي تنظم من قبل منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لبرتوكول التعاون الموقع بينهما.

نتائج الدورة:

1. التأكيد على أن اللجان العمالية مصدراً للقوة والمشاركة والديمقراطية، وأحد أهم التنظيمات لبناء التوافق في العمل وتفادي النزاع وتحقيق المساواة.
2. تهيئة تبادل البيانات والمعلومات بموضوعية بين الأطراف بما يحقق مصلحة العمال وفاعلية المؤسسة.
3. الاهتمام المستمر بالتثقيف والتوعية العمالية من خلال تنظيم الورش والدورات.
4. حث العمال للانتساب إلى اللجنة العمالية للدفاع عن الحقوق والمكتسبات.
5. ضرورة تشجيع العمال على تطوير المهارات والقدرات، نظراً لأهمية العمل المتأثر بالتكنولوجيا في المستقبل.
6. التركيز والاهتمام الشديد على الإعلام النقابي في عمل اللجنة العمالية.
7. تشجيع المرأة العاملة في مختلف قطاعات العمل على تولي المناصب النقابية العمالية في اللجنة.

دورة تدريبية حول

« المهارات والسمات الضرورية لأعضاء اللجان العمالية »

29 يونيو- 1 يوليو 2024 القاهرة | جمهورية مصر العربية

عقدت منظمة العمل العربية إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي دورة تدريبية حول « المهارات والسمات الضرورية لأعضاء اللجان العمالية » بحضور « 20 » مشاركاً ومشاركة. تأتي هذه الدورة ضمن برتوكول التعاون الموقع مع اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

نتائج الدورة:

اكتساب المشاركين:

- مهارات التواصل والتحاور الفعال واستخدام التفكير الإبداعي في عرض المطالبات.
- مهارات التفاوض الابتكاري لحل كافة الخلافات، والنزاعات.
- إدارة المواهب وكيفية بناء استر اتيجيات عمالية ناجحة.
- استخدام تحليل سوات « Swot Analysis » في عمليات التخطيط و اتخاذ القرار.

دورة تدريبية حول

« أثر التغيرات المناخية على بيئة العمل »

4 - 6 سبتمبر 2024 | عمان | المملكة الأردنية الهاشمية

عقدت منظمة العمل العربية إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي دورة تدريبية حول « أثر التغيرات المناخية على بيئة العمل » وبمشاركة « 20 » عضواً وعضوة من اللجنة الوطنية للجان العمالية تأتي هذه الدورة ضمن برتوكول التعاون الموقع مع اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

نتائج الدورة:

- تمكين المشاركين من فهم دور القيادة الخضراء بتهيئة الظروف المواتية للتغيرات المناخية بصورة إيجابية على بيئة العمل.
- تعريف المشاركين بدور القيادة الخضراء في مواجهة التغيرات المناخية.
- تعزيز دور التطوير المؤسسي للوصول إلى ابتكار عمليات جديدة وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- تمكين المشاركين من القدرة على تحليل الفرص والتهديدات وتأثيرها بيئة العمل.
- تمكين المشاركين من القدرة على تحليل المخاطر لتقييم التغيرات والتدابير اللازمة.
- تمكين المشاركين من القدرة على حل المشكلات بطرق إبداعية.

الدورة التدريبية حول

« دور اللجان العمالية في نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية »

08 - 10 أكتوبر 2024 المملكة العربية السعودية

عقدت منظمة العمل العربية إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي دورة تدريبية حول « دور اللجان العمالية في نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية » تأتي هذه الدورة ضمن برتوكول التعاون الموقع مع اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية بهدف التعرف على تحديد مسؤليات ومهام اللجنة العمالية في نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية، وبمشاركة « 42 » مشارك ومشاركة يمثلون أعضاء اللجان العمالية.

أهم النتائج :

- تمكين المشاركين من الإلمام بشكل عام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية المحلية والعالمية.
- إلمام المشاركين بمتطلبات منهج إدارة عمليات كفاءة السلامة والصحة المهنية وتطبيقها لتحقيق أهداف كفاءة السلامة والصحة المهنية.
- التعرف على الآلية المناسبة لمتابعة الحفاظ على سلامة العاملين بالمنشآت والأعضاء.
- التمكن من متابعة برامج الامتثال لسياسات وإجراءات ومقاييس ومعايير المنشأة للسلامة والصحة المهنية.
- التعرف على تقييم الأداء وفق سياسة الجودة الشاملة الخاصة بتطبيق معايير السلامة والصحة المهنية.
- التأكيد على مشاركة الأعضاء في تطوير وتحسين أنظمة الصحة والسلامة المهنية.
- رفع مهارات أعضاء اللجان العمالية للتعامل مع التحديات المحتملة والمخاوف التي قد تواجهها اللجان العمالية في مواجهة السلامة والصحة والبيئة.
- رفع مهارات المشاركين في إدارة المخاطر والتحقيق في الحوادث المهنية.
- تمكين المشاركين من تبني رفع ثقافة السلامة والصحة والبيئة لدى المنشآت والأعضاء.

البرنامج التدريبي حول
« مهارات قيادة اللجان والمنظمات العمالية »

18 – 19 ديسمبر 2024

جنيف ، سويسرا

عقدت منظمة العمل العربية « إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي » البرنامج التدريبي حول « مهارات قيادة اللجان والمنظمات العمالية » لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية في « جنيف، سويسرا » « 18 – 19ديسمبر 2024 » وتندرج هذه الدورة ضمن مجموعة من البرامج التدريبية التي تنظم من قبل منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية. ضمن بروتوكول التعاون الموقع بين الطرفين.

نتائج الدورة:

1. تعميق المفاهيم الإدارية والسلوكية لشغل وظائف الإدارة العليا للجان العمالية.
2. العمل التشاركي وبناء فريق عمل متوازن للجان العمالية.
3. إدارة الوقت لضمان أفضل الممارسات للجان العمالية.
4. مهارات القيادة الابتكارية للجان العمالية.
5. التخطيط الاستراتيجي ووضع رؤى استباقية للجان العمالية.